المحاضرة الثانية

حقوق الانسان في حضارة بلا الرافدين

كانت بلاد ما بين النهرين مهداً لأقدم الحضارات والشرائع، ويمتد التاريخ المدون لتلك البلاد إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد ومع تعدد السلالات البشرية التي أسهمت في بناء تلك الحضارة، إلا ان تاريخ بلاد الرافدين يجمع بين البساطة والتنوع. ولذلك يستطيع الباحث ان يرى بوضوح المتغيرات الكبرى في كل ألف سنة من الآلاف الثلاثة التي سبقت الميلاد أما فيما يتعلق بالإنسان وحقوقه في مسيرة هذه الحضارة، فلا يتضح ذلك إلا من خلال نظرة للقوى المهيمنة على المجتمع حينذاك سواء أكانت روحية ام بشرية. فبالنسبة للقوة الروحية كان للدين تأثيراً واضحاً على كل المؤسسات، حيث ولدت فكرة الحق من الديانة القديمة التي كان من مبادئها، أن لكل عائلة أو مدينة إلها خاصاً بها، وتنظم العلاقات بين الناس وقضايا الملكية وفق مبادئ هذه الديانة، وليس على أساس مبادئ المساواة الطبيعية، ووفقاً لمبادئ ذلك الدين تنوعت قواعد الحكم وحصرت بالرجال، فالأب هو رب العائلة والملك أو القاضي هو رب المدينة. وكان الدين والقانون والسلطة متداخلة وشيئاً واحداً تحت مظاهر ثلاثة مختلفة. إلا أن الدين هو السيد المطلق في الحياة الخاصة والحياة السياسية معا، وهو الذي يحكم العلاقات بين الناس.

أما القوة البشرية التي تتمثل بالسلطة أي الطبقة الحاكمة ويقف على رأسها الملك، فكانت تستمد شرعيتها من القوة الروحية (الدين) كما أسلفنا فضلاً عن القوة المادية وكانت هذه الطبقة تضم ثلاث فئات، إلا أنها لم تكن ثابتة، لا من حيث وجودها ولا من حيث قوتها، فقد توجد فئة اجتماعية في مرحلة تاريخية ثم تختفي فيما بعد أو بالعكس.

ويذكر بعض المؤرخين ان مدن السومريين كانت تحكم في الأصل، حكماً دينياً، وكانت الأموال كلها تعد ملكاً لإله المدينة الذي كان هو الملك الحقيقي، أما الحاكم فهو خليفته على الأرض، وهو في الوقت نفسه، الكاهن الأكبر.

وفي العهد الأكدى عد الملك نفسه من الآلهة، وكان اختياره ينسب إلى الآلهة فيصبح الملك نائباً عنها أمام الناس، وفي الوقت نفسه نائباً عن الناس أمامها.

ويسعى الملك إلى تحقيق ما تريده الآلهة لهم من رفاهية ورخاء كما أنه مسؤول أمامها عن أخطائهم. إلا ان القول باختيار الآلهة للحاكم لا يمنع أعمال النظام الوراثي، وكما كانت الحال عند الأشوريين، إذ يشرك الملك معه أحد أبنائه، وبعد ان يلتمس لاختياره موافقة الآلهة التي يستشفها بالطوالع وغيرها، ويطلب من الشعب القسم على هذا الاختيار. ويذكر بعض المؤرخين أنه قد يظهر مع هذا المزيج بين مبدأ الوراثة ومبدأ الاختيار الذاتي، نوع من الاختيار الشعبي، حيث توجد بعض الأسر اسندت إليها السلطة بناء على الرضا الشعبي.

هذا ويلاحظ من خلال دراسة الوثائق التاريخية للعصور المختلفة لمجتمع بلاد الرافدين، أن نظام الحكم فيها كان يتسم بالأوتوقراطية، وتركيز السلطة، إلا أن ذلك لا ينفي وجود بعض المظاهر الديمقراطية في تلك البلاد. وأن أطلق عليها مصطلح الديمقراطية البدائية، اذ كان في سومر برلماناً في الألف الثالث قبل الميلاد يتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ والمجلس الأدنى الذي يضم القادرين على حمل السلاح. وفي القرن الثامن عشر في عهد (حمورابي) كانت توجد إلى جانب الملك هيئات أخرى كمجلس الحكم والجمعيات الوطنية وقد باشرت دورا مهما في تسيير شؤون الدولة. ويلاحظ ان معظم العناصر الحيوية للسياسة حينذاك نصت عليها شريعة حمورابي، فمع أخذها بمبدأ تركيز السلطة إلا أنها احتوت أيضاً على حماية حقوق الأفراد، وعلى الاهتمام بالتجارة والنشاطات الاقتصادية المختلفة، ويرى بعض الكتاب ان التأكيد على حقوق الأمراء وتشخيص طبيعة الحكم، ووجود مجالس الكبار والمجالس الوطنية يعبر عن خطوة متقدمة في تاريخ الفكر والتنظيم السياسي مقارنة بما كان سائداً في البلدان الأخرى.